

إصدارات شهرية

* كراسات استراتيجية:

(عدد يوليو ٢٠٠٩) صدر بعنوان:

- الانتخابات الرئاسية العاشرة والصراع على تحديد مستقبل إيران
تأليف: د. محمد السعيد إدريس
محمد عباس ناجي

* ملف الأهرام الاستراتيجي:

(عدد أغسطس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- الانتخابات الرئاسية في إيران.. حدث كاشف للصراعات السياسية والاجتماعية.
إيران واستراتيجية ملء الفراغ في العراق.
هل يعتبر النفط العراقي مصدراً للتوتر و عدم الاستقرار في المنطقة
- أبعاد عودة السفير الأمريكي إلى دمشق.
- خط نابكو للغاز.. بين السياسة والاقتصاد.
- المسؤولية الدولية عن زراعة الألغام في مصر.

* مختارات اسرائيلية:

(عدد أغسطس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- أوباما: إسرائيل لم تحصل على الضوء الأخضر للهجوم على إيران
- ٧٠٪ من سكان غزة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم
- شمعون بيريس: «عل الأسد أن يختار بين الجولان أو حزب الله وإيران»
- مصر ترفض تعيين أحد أقارب لبرهان سفيراً لديها
- القدس: صدام بين «الحريديم» ورئيس البلدية التي أصبحت سجناً كبيراً للنساء
- ماذا وراء المناورات الإسرائيلية..؟

* مختارات إيرانية:

(عدد أغسطس ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- تداعيات المحاكمات الإيرانية وخيارات حسم الأزمة السياسية
- إمكانية قيام إسرائيل بتوجيه ضربة لنشآت التطوير النووي الإيراني
- أزمة الاعترافات تدخل إيران مرحلة جديدة (ملف خاص)
- احتمالات متعددة لمستقبل العراق
- استراتيجية أوباما في أفغانستان والدور الإيراني فيها
- زيارة تاريخية لسلطان عمان

* قراءات استراتيجية:

(عدد يوليو ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- الأضرار الاقتصادية للانفلونزا الوبائية.
- التأثيرات الجيوسياسية للأزمة المالية.
- عدم ثقة أفريقيا في عدالة الشبال.
- مذكرة توقيف البشير والسلام في السودان.
- إرث كامب ديفيد ١٩٧٩ - ٢٠٠٩.

أخبار المركز

- صدر قرار بتعيين الدكتور جمال عبد الجواد - مديراً للمركز، وقد تسلم مهام منصبه في العاشر من أغسطس ٢٠٠٩

- أيضاً صدر قرار بتعيين كل من أ. عبد الفتاح الجبالي وأ. ضياء رشوان وأ. مجدي صبحي نواباً للمدير المركز.

الاقتصاد السياسي لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية في مصر

بقلم: د. طه عبد العليم (*)

بعد أن ذهبت سكرة الإدعاء بأن الاقتصاد المصري في منأى من عواقب الأزمة المالية العالمية فإن تداعياتها الكارثية، وقد انتقلت من قطاع المال إلى الاقتصاد الحقيقي، فرضت الإعتراف بفكرة أن الأزمة تهدد أمن مصر الاقتصادي والإنساني والقومي. بشأن غالبية اقتصادات العالم. ولا جدال أن نجاح مصر في تقليص خسائر الأزمة يتوقف على سلامة استراتيجية وسياسات وبرامج مجابهة عواقب وأسباب الأزمة، وخاصة مراجعة فلسفة الإصلاح الاقتصادي المسئولة عن الإنكشاف أمام هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، من جهة، وقطع الطريق على سعى "أصحاب الأعمال" إلى "تعميم الخسائر" بعد "خصخصة الأرباح"، من جهة أخرى، وبناء الثقة بين الحكومة والمجتمع بإقناع الرأي العام المصري بكفاءة وعدالة مجابهة آثار وأسباب الأزمة على أمن الاقتصاد الوطني والأمان الاقتصادي للمواطن، من جهة ثالثة.

١- الأزمة الاقتصادية العالمية تهدد أمن مصر الاقتصادي

لقد بينت في الفصل الأول من كتاب إنهيار الأخاد السوفييتي أسباب إخفاق "أصولية إقتصاد الأوامر" الإشتراكي في تخصيص الموارد بكفاءة وحقيق الرفاهية للمجتمع، وهو الإخفاق الذي وفر الأساس الموضوعي لبعث أسطورة "اليد الخفية" للسوق الحرة، التي تزعم أن تغليب "المصلحة الأنانية" للفرد من شأنه تحقيق "المصلحة العامة" للمجتمع! لكن كارثة الأزمة الاقتصادية العالمية برهنت مجدداً على أن "أصولية الإقتصاد الحر" الرأسمالي لم تكن أقل إخفاقاً بمعايير تبديد الموارد وإفقار العاملين! كما بينت في مقالات سابقة بجريدة الأهرام، لكنه إذ يكاد المرء يقول خذوني" فقد انبرى المستفيدون والبشرون بالأصولية الرأسمالية، التي قادت للأزمة، يزعمون "إن الأخبار السيئة للأزمة مجرد ترهات! وأن معاودة النمو والازدهار وشيكة!". تماماً كما رد المنتفعون من إدارة بوش والمنظرون لها من الناطقين بلسان "إجماع واشنطن" المحبذين للسوق الحرة سيئة السمعة!

وقد اعترف "ليبراليون الاقتصاديون" بخسائر مصر من الأزمة مع تراجع دخل مصر من القناة والسياحة والتحويلات والصادرات والاستثمارات والمعونات بانعكاساتها السلبية المحتومة على الاستثمار والنمو والتوظيف والأجور والأسعار وميزان المدفوعات وموازنة الدولة.. إلخ، فقد اعتبروا الأزمة مجرد "نكسة" عارضة! وليست "هزيمة" مريرة، واستمروا في التبشير بذات السياسات الفاشلة، مرددين "رب ضارة نافعة"! واستلهموا ما جرى في أمريكا، حين رأى صانعو الكارثة مصدراً جديداً للربح في زيادة الإنفاق العام بل والتأميم الجزئي للبنوك وفق خطط الإنقاذ، وطالبوا بعدم قطع الطريق على "تركز الثروة" وفق نظرية إقتصاد العرض، وبالكف عن الحديث الممجوج عن "عدالة التوزيع"!

ويلفت الانتباه في هذا الصدد تصريح وزيرة القوى العاملة بأن "أصحاب الأعمال قد تراجعوا عن التسريح أو الإغلاق الجزئي.. وأن الحكومة زادت نسبة دعم الشركات التي تقوم بالتصدير في سبيل عدم الاستغناء عن، أو تسريح العمالة"! وأقول أن هذا يثبت مجدداً رفض أصحاب الأعمال في مصر خفض أسعار منتجاتهم لمجابهة الركود، وابتزاز البعض منهم للدولة بطرد العمالة حفاظاً على مستويات أرباحهم، وهو ما يعمق أسباب الركود بإضعاف طلب المستهلك، القادر على الإنفاق والمطمئن على وظيفته وبتهديد الاستقرار الاجتماعي! ومثل هذا النهج يفرض على مصر ضرورة أن تسعى لإقامة "مجلس للأمن الاقتصادي القومي" يستهدف تعزيز الأمن الاقتصادي، القومي والإنساني، في ظل التحول الضروري من "الدولة الأبوية" إلى "اقتصاد السوق".

وهنا يلزم أن ننوه إلى أن جعل "البعد الاجتماعي مكوناً في السياسة الاقتصادية" يعني تشجيع الاستثمار الذي يضيف للقدرة الإنتاجية ويوفر فرص العمل ويزيد تنافسية الاقتصاد؛ فحينئذ - وحينئذ فقط - يمكن لتركيز الثروة في مصانع كبرى ومزارع واسعة وجارة نافعة وخدمات إنتاجية واجتماعية ومنشآت سياحية وغير ذلك من الأصول المنتجة، أن يفيد العاملين من ثمار النمو بزيادة دخولهم وأن يفيد المتعطلين بتشغيلهم. وأما "تعظيم ثروة" الشركات الإحتكارية ومكاسب المضاربين بالأراضي

إصدارات فصلية

* أحوال مصرية:

(العدد ٤٤ - صيف ٢٠٠٩) صدر في هذا العدد

- تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على مصر (ملف العدد)
- رحلة البرلمان عبر الزمان والمكان
- واقع المشاركة السياسية للمرأة
- رشدي سعيد عاشق تراب مصر
- الوضع القانوني لمياه النيل
- مهرجان التانجو الأرجنتيني في القاهرة

كتب

- موسوعة المفاهيم والمصطلحات الانتخابية والبرلمانية
- تحرير: د. عمرو هاشم ربيع
- انتخابات الكنيست الثامنة عشر ٢٠٠٩
- تحرير: د. عماد جاد
- حالة المرأة في مصر
- تحرير: د. أماني الطويل
- الأجيال في السياسة المصرية: دراسة حالة لجيل السبعينيات
- تأليف: أحمد التهامي عبد الحي
- حوض النيل: فرص وإشكاليات التعاون
- تحرير: أيمن السيد عبد الوهاب
- المواطنة في مواجهة الطائفية
- تحرير: د. عمرو الشوبكي
- تعريب العولة
- تأليف: د. محمد حافظ دياب

ندوات ومؤتمرات

- ٢١ سبتمبر
- عقد المركز لقاء مع وزير الخارجية التركي «أحمد داوود أوغلو»، ألقى فيه كلمة حول «السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط».
- ١٣ أغسطس
- انتهاء دورة التدريب الصيفية السنوية لعام ٢٠٠٩، وإقامة الحفل الختامي وتوزيع الشهادات على المشاركين.

أحداث قادمة

- ١ أكتوبر
- يعقد المركز بالتعاون مع منظمة أوكسفام ندوة حول «التحديات البيئية والحق في البقاء».
- ٧ أكتوبر
- يعقد المركز بالتعاون مع مؤسسة IFES، ندوة حول «التوعية الانتخابية».

ومختلسى ودائع البنوك والمتهربين من الضرائب والمتاجرين بالعملية والمهربين للممنوعات وغيرهم من أصحاب الدخل الريعية. فإنها لم- ولن- تتساقط على الأمة. ولن يفيد «اقتصاد التنقيط» محدودى الدخل. ولن يحرق «الإحسان» الفقراء من أسباب فقرهم!

والواقع أن العالم بأسره. وفى أمريكا قبل غيرها. قد أصبح يسلم فى أعقاب الأزمة الاقتصادية الراهنة بأن «الدولة هى الحل وليست المشكلة». بعد أن خطمت فى أربعة أرجاء الأرض الأسطوانة المشروخة بأن «القطاع الخاص جيد والقطاع العام سيء»! وفى هذا السياق. لا جدال فى أن «برنامج توزيع صكوك شركات عامة» ومجمل برنامج الخصخصة بحاجة إلى مراجعة قد تقود إلى تراجع! بل إن تأميم «الشركات الاحتكارية». وفى الحد الأدنى تفكيكها. ربما يكون إجراء لا مفر منه؛ ولنا فى التأميم الكلى والجزئى للبنوك الأمريكية أسوة حسنة! وعلى مصر أن تراجع أهداف وحوافز جذب الاستثمار الأجنبى المباشر. وأن تضبط تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج وتدفقات الأموال المضاربة فى البورصة لحماية أهداف التنمية والاستقرار.

وليس فى كل ما ذكرت تراجعاً عن التسليم بضرورة الجمع بين أدوار «السوق والدولة» أو بين القطاع الخاص والقطاع العام. وليست فيه ردة إلى فلسفة «اقتصاد الأوامر» أو إعلاء لشعار «التنمية المستقلة» برفض الاندماج فى الاقتصاد العالمى أو إنكار لمعطى «العولة الاقتصادية» بشرط إنصاف إدارتها. وإنما دعوة إلى التعلم من بلدان أوروبا وآسيا. السباقة. ومن أمريكا. العائدة. إلى بناء اقتصاد سوق مفتوح. ولكنه اجتماعى ومنضبط ومتقدم! لا يعرف الجمود العقائدى ولا يؤمن بوصفة جاهزة مسبقة ومقدسة ويعلى قيم الكفاءة والعدالة التى كانت ركيزة حضارة مصر منذ أكثر من خمسة آلاف سنة! وباختصار. وكما أكد الرئيس مبارك. فإننا بحاجة إلى «إصلاح اقتصادى يعيد تعريف دور الدولة. بما يحتفظ لها بأبعادها الاجتماعية وبمسئولياتها كمرآب حركة الاقتصاد وآليات السوق».

وأما فيما يتصل بالآثار السلبية للأزمة على أمن الاقتصاد الوطنى والأمان الاقتصادى للمواطن. فإن التعلم الإيجابى من دروس الأزمة الاقتصادية العالمية يكشف لنا مخاطر تراجع نمو الاقتصاد الحقيقى واعتماد النمو على الاقتصاد الريعى. بمصادره الخارجية أو الداخلية. من جهة. ومخاطر ضعف القوة الاقتصادية المرتكزة إلى التقدم الصناعى والتكنولوجى والمعرفى. من جهة ثانية. ومخاطر الإنكشاف إزاء التقلبات والأزمات والضعف الاقتصادية الخارجية. من جهة ثالثة. فلا جدال أن ضعف مناعة الاقتصاد المصرى تجاه الأزمة يرجع بالأساس إلى تراجع الصادرات الريعية من قناة السويس وتحويلات العمالة وإيرادات السياحة وصادرات البترول. من جهة. وضعف الاقتصاد الحقيقى كما يتجلى فى التأخر النسبى للتصنيع وتراجع الإكتفاء الغذائى نتيجة أسبقية توظيف المدخرات الوطنية فى العقارات السكنية على حساب الاستثمارات الانتاجية. من جهة أخرى.

ولا شك فى أن تنوع الاقتصاد المصرى مزية لا تنكر. بل وينبغى ويمكن أن نضاعف صادرات الخدمات بشرط أن ندرك أن الأكثر تصديراً لها فى العالم من حولنا هو البلدان الصناعية. فهى المنتج والمصدر الأكبر ليس فقط للمصنوعات. بل وللخدمات والغذاء والمعرفة! ولنتذكر هنا أن الأمن الاقتصادى القومى يعنى تعظيم القدرة الإنتاجية والتنافسية وتقليص الإنكشاف والتهديد الاقتصادى بالمحافظة على التوازن الدقيق بين الانفتاح الاقتصادى والسيادة الاقتصادية. حيث تعنى الأخيرة سيطرة الأمة على معدل وإجاه التنمية الاقتصادية. وحقها فى اختيار النظام الاقتصادى وانفرادها بملكية الموارد الطبيعية. برفع معدلات الإيداع والاستثمار. وتحقيق الأمن الغذائى. وخفض معدل نمو السكان؛ وللحاق باقتصاد المعرفة. ومن ثم القدرة على مقاومة العواقب السلبية للمؤثرات الخارجية. بل والمشاركة فى وضع قواعد النظام الاقتصادى العالمى. ولنتذكر أيضاً أن الأمن الاقتصادى الانسانى يعنى تحرير المواطن من الحاجة والخوف. بمكافحة الفقر والجهل والمرض والتحسين المطرد لمستوى معيشة المواطنين. عبر خلق فرص العمل المنتج وعالى الانتاجية. ومضاعفة الانفاق العام على التعليم والصحة. وعدالة توزيع الدخل والسياسة الضريبية. وحماية المنافسة ومكافحة الاحتكار. ويتطلب تحقيق الهدفين تفعيل حوار مجتمعى يستهدف بناء وفاق وطنى يضع وينفذ استراتيجيات قومية للتصنيع والأمن الغذائى وتطوير التعليم.

وقد كشفت إدارة الأزمة المالية الأمريكية. التى قادت إلى الأزمة الاقتصادية العالمية. مخاطر نهج مواجهة الأزمة مع نهاية عهد بوش إنطلاقاً من فلسفة خصخصة الأرباح «تعميم الخسائر» بعد «خصخصة الأرباح». أقصد خلق الفرص لتركز الثروة بانفراد الرأسماليين بأرباح الإزدهار المتولد عن الاقتصاد الريعى الورقى قبل أن تفجر فقاعته. ثم تخمىل المواطنين الأمريكيين دفع فاتورة انقاذ أعضاء كازينوهات القامرة فى البورصات والبنوك. دون أن يشاركوها أرباحها. من قبل. مع تشريدتهم من بيوتهم وطردهم من وظائفهم وزيادة أعبائهم الضريبية من بعد. وهو النهج الذى حادت عنه إدارة أوباما. وكان هذا عاملاً حاسماً الأهمية فى انتخابه التاريخى رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. لكنه بالنسبة للبلدان الأخرى ومواطنيها. الذين أصابهم حريق شارع المال الأمريكى. فيبدو أنهم لن يفلتوا من تصدير الأزمة إليهم. بتقليص فرص التصدير وخفض المساعدة الإئتمانية وتراجع الاستثمار المباشر. فضلاً عن فصل العاملين فى الفروع الخارجية. وهو ما يدفع إليه ما تشهده الاقتصادات الصناعية المتقدمة من اشتداد نزعات الحماية ودعم الصناعات الوطنية وتراجع تمويل التجارة واستمرار التحول للوقود الحيوى.. الخ. فى ظل التناقض الذى فاقمته الأزمة بين نزعات القومية الاقتصادية. من جهة. وخيارات الإقليمية الاقتصادية والعولة الاقتصادية. من جهة أخرى.

٢- الرأسمالية المصرية فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

تبدو فضيلة التعلم الإيجابى بعيدة عن سلوك الرأسمالية المصرية. باختصار. لأن غالبية كبار رجال الأعمال وكبرى الشركات الخاصة. لم تستوعب أن الربح الخاص يفقد مبرره الاقتصادى وسنده الأخلاقى من منظور المجتمع إذا لم يتولد عن - ولم يستثمر مجدداً فى- نشاطات اقتصادية منتجة تحق الربحية المجتمعية وتراعى المصلحة العامة. ولم تدرك أن اقتصاد السوق الحرة قد سقط بمعايير كفاءة تخصيص الموارد وعدالة توزيع الدخل مع الأزمة العالمية بسبب إطلاقه لروح الجشع من عقاليها وعدائه للموازنة بين أدوار الدولة والسوق. أقول هذا منطلقاً من أنه لا غنى عن دور الرأسمالية شرط أن تكون مسئولة. ومسئلاً بأنه لا بديل عن السوق شرط أن يكون اجتماعياً.

يقوم المركز بإرسال مجموعة من طلاب الدكتوراة إلى دورة تدريبية حول مناهج البحث في كونهاجن بالدنمارك، وذلك بالتعاون مع المعهد الدنماركي المصري للحوار.

والواقع أن الصورة الذهنية السلبية للرأسمالية المصرية في الإعلام والمجتمع جَد سندا في الواقع. ومن ذلك، في ظل الأزمة الراهنة، أن كبار رجال الأعمال في مصر، حين يرفضون خفض أسعار منتجاتهم لمجابهة الركود الزاحف، ويلوحون بدلا من هذا بطرد العمالة حفاظا على مستويات أرباحهم، فإنهم يدفعون نحو خفض الطلب الفعال للمستهلكين والعمالين. ومن ثم يعمقون الركود ويهددون الربح! وأجدنى أستعير صيحة الحكيم توما الأكويني «اللهم الهمنى الفضيلة.. ولكن ليس الأن!» وبكلمات أخرى، فإن «فضيلة» تعظيم «الربح» صار مرجوا تأجيلها. لأن «خطيئة» خفض «الإستهلاك» تدفع إلى تعميق الركود. وحين تضاعف شركات الأسمنت أرباحها غير المبررة وترفض هامش ربح يتناسب مع تكلفة إنتاجه، ويعجز قانون مكافحة الاحتكار عن ردها نتيجة ثغراته الأصلية وتعديلات اللحظة الأخيرة، وتواصل الحكومة دعم الطاقة لمصانع الأسمنت وتتردد في تسعيره! حين يحدث هذا، يبدو أن المثل الأعلى لمثل هذه الشركات التي تمتعت بفرض احتكارية لتعظيم الربح وتركيز الثروة، هو الإقتداء بنهج إدارة بوش الفاشلة في خصخصة الأرباح وتعميم الخسائر! وهو ما يهدد الاستقرار الاجتماعي في ظل ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل!

وتاريخيا ومنطقيًا يمثل السعى لتعظيم «الربح» قانونًا موضوعًا لاقتصاد السوق. لا تستطيع الرأسمالية نظامًا وطبقة أن تعيش بغيره. ولا جدال أن الربح الرأسمالي كان قاطرة التقدم، التي نقلت المجتمعات من بؤس نظم ما قبل الرأسمالية إلى عصر الثورة الصناعية ثم إلى زمن الثورة المعرفية. وكان جَاهل «الربحية» سبب سقوط الاقتصاد الإشتراكي الماركسي، لأنه عجز عن تعظيم عائد تخصيص الموارد، فتمخضت مآثرته عن عدالة توزيع الفقر، وعجز عن رفع الانتاجية وحفز الابتكار، وهزم في المباراة العالمية للتنافسية والتقدم! بيد أن سقوط اقتصاد الأوامر- بما في ذلك التطبيق العربي للاشتراكية- لا ينبغي أن ينسى الرأسمالية المصرية أن أهم نواقص «السوق الحرة» هي جَاهل الربحية المجتمعية والمصلحة العامة من قبل رجال الأعمال، وتغييب تدخل الدولة في الاقتصاد بتنظيم السوق وتوزيع الدخل والملكية العامة من جانب صانعي القرار، والأمر بإيجاز أن الربح المبرر والتراكم الانتاجي والتقدم الاجتماعي مشروط بمواصلة دور الدولة في كبح الجشع الفردي والسعى للربح وتركز الثروة، ولننذكر جميعًا أن شعار Greed is Great أو «الجشع عظيم»، الذي رفعه شارع المال الأمريكي، قد سقط مدويا مع الزلزال المدمر للأزمة الاقتصادية التي قاد إليها!

وقد ضاعفت إدارة بوش الجمهورية تركيز الثروة لدى الريعين بالتيسيرات الهائلة لتعظيم دخولهم والإعفاءات الضريبية عليها، ثم حاولت تحميل دافعي الضرائب خسائر جشعهم، وكانت خطة الانقاذ المالي للإدارة الجمهورية في صيغتها الأولى قبل تعديلها تحت ضغط الحزب الديموقراطي جديرة بوصفها بأنها لا تعدو دفع أموال مقابل نفايات Cash for Trash، وحتى بعد تعديل الخطة قدمت إدارة بوش تمويلًا هائلًا وغير مسبوق للمؤسسات المالية المتداوية بلغ نحو ٧٥٠ مليار دولار، بغير ضمانات تكفل: إعادة الإقراض المصرفي، وزيادة انفاق المستهلك، ومساندة الصناعة الأمريكية! قد أخفقت وصفة اقتصاد العرض، التي زعمت أن تركيز الثروة بالإنحياز للأغنياء يترتب عليه تساقط ثمار النمو على الفقراء، وذلك حين انفجرت فقاعة الاقتصاد الريعى الورقى! وانضم العاملون للعاطلين ولحق مالكو المنازل بالمشردين! وكان الحصاد هو تفاقم أسباب الأزمة، لأن «اقتصاد السوق» يرتكز إلى «سيادة المستهلك» القادر على الإنفاق والمطمئن على وظيفته، ولأن انفاق المستهلك الأمريكي كان قاطرة النمو العالمي بانفاقه على الصادرات العالمية، ومصدر نمو الاقتصاد الأمريكي باستغراقه في الدين العقاري! وقد شجع مروجو الرهن العقاري ورواد الاقتصاد الورقى ثقافة الإستهلاك التي دفعت المواطن الأمريكي لإنفاق ما يفوق دخله بكثير، وروجت لثقافة الاستثمار الورقى في العالم لتغطية فجوة الإيداع الأمريكية! حتى حلت الكارثة!

والحقيقة أن خسائر مصر المباشرة كانت محدودة في مواجهة الأزمة المالية العالمية. فقد تمكنت البنوك الوطنية من تجنب كارثة الانهيار المصرفي بفضل نهوض البنك المركزي المصري بواجبه الرقابى، وأيضًا بفضل عدم هرولة الدولة إلى خصخصة البنوك المملوكة لها انصياعًا لأوامر «إجماع واشنطن» وتعاليم «الاقتصاد الحر»! بيد أن خسائر فادحة قد لحقت بالمستثمرين المصريين في البورصة المصرية بسبب السحب المفاجيء والواسع لرؤوس الأموال الأجنبية الساخنة المضاربة، ولكن أيضًا نتيجة قصور الضبط والرقابة والشفافية في البورصة! كما تعرض بعض المستثمرين المصريين في الخارج لخسائر جسيمة، ليس فقط بسبب الإنسياق وراء قطيع المستثمرين في «كازينوهات» البورصات العالمية حيث جشع المقامرة وجرائم الإحتيال، ولكن أيضًا نتيجة قصور الضوابط الضرورية على تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج! وعانى من لهم جدارة الوصول إلى قروض البنوك العالمية مع نضوب معينها أو إجهادها عن الإقراض جراء فساد خطط إنقاذها، وواجه أصحاب الاستثمارات المباشرة في الخارج مخاطر الركود!

ولكن لننذكر أنهم قد تخلوا عن الاستثمار في تصنيع مصر وأمنها الغذائى، وهو ما كان من شأنه استيعاب الودائع الراكدة في البنوك المحلية، ولم يحدوهم مثال الرأسمالية الآسيوية التي دفعتها المسؤولية الاجتماعية إلى تفضيل الاستثمار في التنمية الوطنية رغم فرص العولة أمامها! وفي رؤيتهم لمجابهة ركود الاقتصاد الحقيقي لم ير ممثلو الرأسمالية المصرية سوى جانب العرض، وهو ضرورى، حين طالبوا بالمزيد من الحماية لأرباحهم، وجأهوا جانب الطلب، الذى لا يقل ضرورة! فذهبت أدراج الرياح مناشدات وزير التجارة والصناعة بخفض الأسعار تجنبًا للكساد المحقق، المهبط لرجال الأعمال شأن غيرهم!

ومن الهام إدراك أن الحاضر صورة المستقبل. وبعبارة أخرى، أن فلسفة مواجهة الأزمة الراهنة ستحدد صورة مستقبل الاقتصاد المصرى، وإذا أردنا مجابهة الأزمة في سياق رؤية استراتيجية لمستقبل الاقتصاد المصرى، سواء قصدنا التنمية أو النظام، فإن نقطة البداية هي تحديد الأسباب الجوهرية لإنكشاف اقتصادنا تجاه الأزمة العالمية الراهنة. وقد قيل الكثير بشأن خسائر تراجع الصادرات والاستثمارات والمعونات وعجز موازين التجارة والمدفوعات والموازنة العامة للدولة وتهديد الاستقرار المالى والنقدى وانخفاض معدلات الاستثمار والنمو والتوظيف والأجور.. الخ. ورغم ما يقال - وبحق - عن مزينة تنوع الاقتصاد المصرى، فإن ضعف مناعة الاقتصاد المصرى تجاه الأزمة يرجع بالأساس إلى تراجع

الصادرات الريعية (قناة السويس وحويلات العمالة وإيرادات السياحة والصادرات البترولية). وضعف الاقتصاد الحقيقي (تأخر التصنيع وتراجع الزراعة وتفضيل الاستثمار العقاري على حساب الصناعي والزراعي).

ولنتذكر أن قوة الاقتصاد الحقيقي في الصين جعلت أثر الأزمة محدودا في تراجع معدل النمو المتوقع الى ٨ ٪ سنويا! وهو ما يزيد على أحلامنا. وأن حفز الاقتصاد الحقيقي يمثل الرافعة الأساسية التي تراهن عليها إدارة أوباما لإنقاذ أمريكا من الكساد! وهو ما يغيب عن بالنا! ومن المدهش أن تطالب رأسماليتنا بما يضاعف معدل التضخم وخفض الحصيلة الضريبية للدولة وسعر الفائدة المصرفية سعر صرف الجنيه.. الخ. أي بما يهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي ويهدر مكاسب الإصلاح الاقتصادي! وبينما دفعت الأزمة التي قاد إليها القطاع الخاص إلى رد الإعتبار للقطاع العام في القلعة الأمريكية للسوق الحرة. من المذهل أن يطرح برنامج لتوزيع صكوك الأصول العامة وصفه رئيس مجلس الشورى بأنه «هلامي»!

ومن المؤسف أن الرأسمالية المصرية لم تستوعب المفهوم الواسع للمسئولية الاجتماعية للمشروع الرأسمالي منذ الانفتاح الاقتصادي. ولم تدرك ضرورة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي تقديري أن مواجهة الأزمة الراهنة من منظور المستقبل توجب توجيه الزيادة المقررة للإنفاق العام إلى التعليم والبحث والتطوير للإرتقاء بتنافسية المجتمع والمشروع. وتوفير الحوافز للاستثمار الخاص في تصنيع مصر والأمن الغذائي. وحماية السيادة الاقتصادية في السوق الوطنية عند جذب الاستثمار الأجنبي وخرير التجارة. ووضع «الأبعاد الاجتماعية في قلب سياساتنا وبرامجنا» كما أكد الرئيس مبارك. و فقط بتنمية الاقتصاد الحقيقي وتحقيق العدل الاجتماعي وتعزيز الأمن الاقتصادي القومي يمكن لمصر ليس فقط مجابهة الأزمة وإنما إعادة بناء اقتصادها على صورة الاقتصادات الصناعية المتقدمة. لكن هذا يبقى مشروطا بأن تكف الرأسمالية المصرية عن التعلم السلبي من الأزمة بمواصلة التبشير بوصفة السوق الحرة الفاشلة! وأن تتحلى بالمسئولية الاجتماعية بمفهومها الواسع في اقتصاد سوق اجتماعي.

٣- مراجعة الإصلاح الاقتصادي المصري بعد الأزمة الاقتصادية العالمية

ليس الإصلاح الاقتصادي غاية في ذاته. لكنه مجرد وسيلة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. بتعظيم كفاءة تخصيص الموارد الوطنية. وتأمين عدالة توزيع الدخل القومي. ومن حيث وسائله. يتحقق الإصلاح الاقتصادي بسياسات وبرامج تستوجب المراجعة على الدوام. طالما أنه لا نهاية للتاريخ عند نموذج ما للتقدم. ولأن الحياة تولد بالضرورة تناقضات جديدة تهدد أو تخل بالتوازن الواجب بين الكفاءة والعدالة! ومن زاوية أهدافه. فإن الإصلاح الاقتصادي عملية متواصلة. وهو ما نرى برهانه في التجربة التاريخية والسياسة الراهنة للإصلاح الاقتصادي في أمريكا- أكثر دول العالم تقدما! وقد صارت مهمة ملحة أمام جميع البلدان لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة إعادة صياغة سياسات الإصلاح الاقتصادي لوقف إنهيار المؤسسات المالية وتقليص أثر وأمد الركود الاقتصادي. ولكن أيضا بما يرتقى بالكفاءة الاقتصادية والتنمية الإنسانية والاقتصاد الحقيقي!

و الواقع أن مراجعة فلسفة وأجندة الإصلاح الاقتصادي - في الولايات المتحدة وعلى الصعيد العالمي- تنطلق من التسليم بسقوط النظم الاقتصادية الأصولية. أقصد النظم التي تنطلق من وصفة مذهبية جاهزة وجامدة. وتدعى أنها نهاية التاريخ. سواء كانت الاقتصاد الحر الليبرالي وفق وصفة آدم سميث أو اقتصاد الأوامر الشيوعي وفق وصفة كارل ماركس! وفي هذا الصدد. نحن نشهد على مفارقة تاريخية لا تخفى دلالتها. إذ نرى الرئيس الأمريكي أوباما. سيناتور شيكاغو السابق. يطيح اليوم بنظام الاقتصاد الحر. الذي بعثته مدرسة شيكاغو الليبرالية لتطيح بدور الدولة! تماما كما رأينا الرئيس الروسي يلتسين. القائد الشيوعي السابق. يطيح بالأمس بنظام اقتصاد الأوامر. الذي أقامته الثورة البلشفية الاشتراكية لتطيح بدور السوق!

وقد شهدنا مأساة سقوط محاولة بوش إنقاذ طبعة ريجان الأمريكية للرأسمالية. تماما كما شهدنا مأساة سقوط محاولة جورجيا تشوف إنقاذ طبعة لينين السوفيتية للإشتراكية! بل وتبدو المفارقة جلية حين نتذكر أن دعوة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان إلى العقيدة النقية للرأسمالية باستدعاء أشباح آدم سميث وغيره من الأباء المؤسسين لنظرية السوق الحرة قد تزامنت مع دعوة الزعيم السوفيتي الأسبق يوري أندروبوف إلى العقيدة النقية للاشتراكية باستدعاء أشباح ماركس وغيره من الأباء المؤسسين لنظرية الاشتراكية العلمية! وعلى أية حال فقد سقطت الأصوليتان- الشيوعية والليبرالية- وإن وفرت الفوائض المالية البترولية ثم الفوائض المالية الآسيوية دمء الحياة إلى حين. أن أوانه. لتداعى الأصولية الليبرالية! وكان سقوط الأصوليتين محصلة لرفض دعوة الإصلاح الاقتصادي وضعف تنافسية الاقتصاد الحقيقي والتراجع النسبي للتصنيع وضعف التنافسية العالمية!

وأما المراجعة النظرية والعملية للإصلاح الاقتصادي فإنها تنطلق من واقع أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أطاحت بالتبرير النظري لتوافق واشنطن. وأشهرت إفلاس أجندته المعادية للدولة! وأضحى لا مفر من مراجعة فلسفة السوق الحرة ونظرية تركيز الثروة. حين أثبتنا مجددا عمقهما العملي وجد بهما النظرى في عقر دارهما أمريكا! وجلبا للعالم بأسره خسائر بددت ما تحقق من مكاسب حين قادت أمركة العولة للأزمة الراهنة! وقد أثبتت الأزمة صحة ما توقعه الاقتصاديون الأمريكيون. الذين لم يرضخوا لهيمنة المبشرين الجدد بفلسفة (دعه يعمل). حين رأوا أن نمو الاقتصاد الربعي الأمريكي بفضل استنزاف المدخرات العالمية عبر الابتكارات الشيطانية للتوريق لا يعدو انتحارا جماعيا- لأمريكا والعالم- باستخدام أسلحة الدمار الشامل المالية! وكانت عاقبة الأزمة وخيمة على الوافدين الجدد إلى اقتصاد السوق من البلدان المتحولة والنامية. الذين أغرتهم جزرة الوعد أو أرهبتهم عصا الوعيد. بتبنى برامج الإصلاح الاقتصادي وفق وصفة المحافظين الجدد. الذين أمروا الناس بالشفافية والمحاسبة والمساءلة والحوكمة ونسوا أنفسهم! وأثبتت الأزمة سلامة اختيارات البلدان الآسيوية. حين لم تهروا إلى خربير قطاعها المالي.

ولم تستثمر في المشتقات المسمومة. ولم جرها موجة العداء لتدخل الدولة في الإقتصاد. ولم

الاتصال بنا

مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام

شارع الجلاء - الدور الحادى عشر - مبنى الأهرام الجديد

تليفون: ٢٥٧٨٦٠٣٧

فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩

الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg>

البريد الإلكتروني: acpss2@ahram.org.eg

تفرض في سيادتها الاقتصادية، وسيطرت في سوقها الوطني، وأقامت اقتصاد سوق منضبط واجتماعي، فحققت إنجازات مرموقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية! وفي المقابل، فإن البلدان الأمريكية اللاتينية، حين انزلت إلى إغراءات أو خضعت لإملاءات الإدارة الأمريكية وروشتات المنظمات الاقتصادية الدولية، جابهت من المخاطر الفعلية ما بدد الفرص الموعودة، فكانت التحولات اليسارية الراديكالية التي تشهدها رد فعل على إخفاقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية!

وترتبط مراجعة توجهات وبرامج الإصلاح الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالتفكير في المصلحة العامة ومستقبل أمريكا، وهكذا، كتب جوزيف ستيفليتز الحائز على نوبل في الاقتصاد لعام ١٠٠٢ في مقاله العودة المظفرة للاقتصاد جون ماينارد كينيزا! يقول: يبدو أننا أصبحنا جميعاً من أتباع كينيز الآن، فحتى اليمين في الولايات المتحدة انضم إلى معسكر أنصار كينيز بحماسة جامحة، إن ما يحدث الآن يعد على أحد المستويات انتصاراً للعقل والدليل على الأيديولوجية والمصالح! وأوضح أن النظرية الاقتصادية قد شرحت منذ أمد بعيد أسباب: عجز الأسواق غير المقيدة عن تصحيح نفسها بنفسها، والحاجة إلى التنظيم ووجود دور قوى يتعين على الحكومة أن تلعبه في إدارة الاقتصاد، ولكن أصولية السوق وسياساتها الخاطئة فرضت تكاليف هائلة على بعض البلدان النامية، ولم تأت لحظة التنوير إلا حين بدأت هذه السياسات تفرض التكاليف على أمريكا والبلدان الصناعية المتقدمة!

ويضيف ستيفليتز أن مجابهة الأزمة تستوجب الموازنة بين الإجراءات العاجلة والرؤية المستقبلية، وأن تخفيض الضرائب على الفقراء وزيادة إعانات البطالة وزيادة الضرائب على الأغنياء والإنفاق على التعليم من شأنه أن يحفز الاقتصاد، ويقطع العجز، ويحد من التفاوت وعدم المساواة، ويزيد الناتج، ثم يشدد على أن الخطر يكمن في إساءة استغلال الكينيزية الجديدة لخدمة نفس المصالح بتبني زيادة الإنفاق الحكومي في زمن الأزمة لجنى أرباح تفوق ما حققته السوق الحرة! وأن قراءة التاريخ وفحص النظرية بتروى يؤكد أن إنقاذ المؤسسات وتغيير السياسات ليس غاية في ذاتها!

وتكشف مراجعة سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي عن إعادة الاعتبار لدور الدولة في الاقتصاد لمواجهة الأزمة، ويوضح بول كروجمان صاحب نوبل في الاقتصاد لعام ٨٠٠٢ في مقاله كن صالحاً يا باراك أن الزمن قد تغير! ففي عام ١٩٩١، أعلن الرئيس بيل كلينتون، تحت حصار اليمين، أن عصر الحكومة الكبيرة انتهى، وفي عام ٨٠٠٢ صرح الرئيس باراك أوباما، أنه يريد أن يجعل الحكومة مقبولة من جديد! ولكن، كما يستدرك كروجمان، فإن على أوباما حتى يجعل حكومته مقبولة أن يجعلها صالحة! بأن يكون مكافحاً للفساد والوساطة! مثلما كان الرئيس فرانكلين روزفلت، الذي جعل الحكومة: أكبر بكثير لمواجهة الكساد الكبير، وأنظف بكثير بفضل الرقابة القوية والمستقلة على برامج الصفقة الجديدة ومحاربة الفساد، ومقبولة من الشعب الأمريكي، بما ساعد على تحمل الإخفاقات الحتمية التي واجهت محاولاته للإصلاح الاقتصادي في ثلاثينيات القرن الماضي! ويضيف أن إدارة بوش قدمت نموذجاً للحكومة غير الصالحة، وحيثما فشل محافظوها الجدد ألقوا باللائمة على القطاع العام!

ويوضح الكاتب والمحلل السياسي الأمريكي هارولد ميرسون في مقاله نهج هوفر أن معالجة الرئيس جورج بوش لمصاعب اقتصادنا التهاوى كانت ماثلة لمعالجة الرئيس الأسبق هيربرت هوفر، الذي تفجر كساد الثلاثينيات الكبير في عهده، فقد صمم هوفر برنامجاً للتصدي للكساد انطلق من الوهم بأن من شأن تضافر جهود القطاع الخاص وحده أن ينقذ اقتصادنا القومي من محتته، ولكن سرعان ما تبين أن ما أجمع عليه القطاع الخاص كان إغلاق أكبر عدد ممكن من المصانع والمكاتب والشركات وطرد العاملين إلى الشوارع! وهو ما دفع هوفر مثل بوش لأن يطلب من الكونجرس تمرير قانون لتمويل البنوك التي تستحق الإنقاذ، وأحجم عن حفز الاقتصاد ومساعدة أصحاب المنازل على البقاء في منازلهم! فأنقذت البنوك وأطيح بكل ما عداها! وجلس في مقاعد المتفرجين بينما يفقد عشرات الملايين من الأمريكيين أمنهم الاقتصادي!

وطوال السنوات المريرة للكساد، التي وصف ألامها الإنسانية الروائي الأمريكي العظيم شتاينبك في روايته عناقيد الغضب! والتي ترتبت على وجود الأصوليين في موقع اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي، ظل جوزيف شومبيتر- منظر السوق الحرة آنذاك - يردد أن: خليلنا يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأن الانتعاش لا يكون صحيحاً إلا إذا جاء من تلقاء نفسه، وفقط مع ولاية فرانكلين روزفلت جاءت الانحرافات الجوهرية عن الأرثوذكسية الكلاسيكية، بتناول مشكلة الأسعار، ومساعدة المتعطلين بتوفير فرص عمل لهم، وتخفيف آلام الفئات الضعيفة، وكانت مساندة الضعفاء أساس دولة الرفاهية، أو ما يعرف بالسوق الاجتماعي، الذي حقق الكفاءة والعدالة في آن واحد، وهو ما بقي أكثر من غيره ما سمي ثورة روزفلت.

(*) مدير عام مؤسسة الأهرام

الاستيطان في القدس: هل يتحول إلى قضية أمريكية- إسرائيلية!

صبحي عسيلا (*)

يعتبر الاستيطان الإسرائيلي في القدس جوهر العملية الاستيطانية الإسرائيلية، إذ تحتل القدس منزلة هامة لدى اليهود، وهي تمثل منطقة جذب لهم وللمهاجرين إلى إسرائيل، وفي الواقع فإن الاستيطان الإسرائيلي في القدس مدانا ليس فقط من قبل الفلسطينيين بل من قبل قطاعات معينة في إسرائيل مثل حركة السلام، ومعظم الدول والقوى الدولية ترى فيه خروجاً سافراً على الشرعية الدولية، إذ انتهكت إسرائيل بأنشطتها الاستيطانية العديد من القرارات الدولية التي انكرت أي صفة قانونية للاستيطان أو الضم وطالبت بإلغائه وتفكيكه بما في ذلك الاستيطان في القدس الشرقية ومنها قرارات مجلس الأمن رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٧٩ الذي أكد على أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي، كما قضى قرار رقم ٤٥٢ للعام نفسه بوقف الاستيطان في القدس وعدم الاعتراف بضمها، كما دعا إلى تفكيك المستوطنات القرار رقم

٤٦٥ لسنة ١٩٨٠، بالإضافة إلى قرارات الجمعية العامة بهذا الصدد حتى بداية عقد التسعينيات. بل إنها - أي إسرائيل - قد انتهكت ما وافقت عليه منذ بدء عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.

واللافت للنظر أن كافة الحكومات الإسرائيلية تصر على الاستمرار في الاستيطان - بصرف النظر عما إذا كانت حكومة عمالية أو ليكودية - إذ أن تلك الحكومات تعتمد في تشكيلها غالباً على أحزاب تعتبر الاستيطان خطأ أحمر لا يجب جأوزه. فالاستيطان لا يمثل فقط أحد المرتكزات الأساسية للصهيونية، باعتباره الركن الأساسي الذي قامت عليه إسرائيل كدولة منذ بداياتها الأولى. حيث كانت الخطة التي وضعها مؤتمر "بازل" بسويسرا لإنشاء وطن قومي لليهود تقوم على إنشاء المستوطنات، بل إنه كما قال عضو الكنيست الإسرائيلي السابق "يشعياهو بن فورت" في صحيفة يديعوت أحرانوت الإسرائيلية في يوليو عام ١٩٧٢، "إن الحقيقة هي لا صهيونية بدون استيطان، ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضي وتسييجها".

وعندما بدأت عملية التسوية بمدريد، كان هناك نحو ٧٥٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة. وارتفع العدد إلى ٩٥٠٠٠ قبل توقيع اتفاقية أوسلو. ثم ازداد بنسبة حوالي ٥٠٪ في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ حيث وصل إلى ١٤٧٠٠٠. في ظل فترة حكم حزب العمل. وقد كان التصور عند بداية عملية التسوية أن الاستيطان سيتوقف. فاستمرار النشاط الاستيطاني يتعارض مع مقتضيات عملية التسوية. على نحو ما أكد وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر أثناء دعواته للفلسطينيين لحضور مؤتمر السلام، إلا أن جوهرية عملية الاستيطان ضمن الركائز الأساسية التي تبناها إسرائيل قد حالت، وما زالت، دون تراجع أولوية الفكرة وبالتالي دون تراجع عدد المستوطنين والمستوطنات بصرف النظر عن توجهات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

ومنذ بدأت المفاوضات في واشنطن أوائل ديسمبر ١٩٩١ طالب الوفد الفلسطيني بوقف النشاط الاستيطاني التزاماً بالمرجعية - القرار ٢٤٢ - ولبدأ أهمية التوقف عن أي عمل يمكن أن يؤثر على مفاوضات المرحلة الثانية لتقرير الوضع النهائي للمناطق المحتلة، إلا أن إسرائيل رفضت هذا الطلب، الذي أصر عليه الجانب الفلسطيني، ولم يتخذ الراعي الأمريكي الموقف المنسجم مع مرجعية السلام لدفع إسرائيل نحو التوقف عن الاستيطان.

وخلال العامين الأولين من عقد التسعينيات، وعلى الرغم من أن معدل بناء المستوطنات قد انخفض بشكل ملحوظ عما كان عليه الوضع في الثمانينيات، فإن الحركة الاستيطانية قد استمرت خاصة مع تولي رئاسة الحكومة الإسرائيلية الليكودي "إسحاق شامير" الذي كان يجسد الفكر الصهيوني الاستيطاني. حيث أقيمت سبع مستوطنات شكلت نحو ٥٪ من مجموع المستوطنات القائمة حتى عام ٢٠٠١. ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ٢٠٠٠ استمرت الحكومات الإسرائيلية العمالية والليكودية في سياسة توسيع الاستيطان وفتح الشوارع الالتفافية وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية، واستناداً إلى تقارير حركة السلام الآن، فقد تزايد عدد المستوطنين منذ عام ١٩٩٢ من ١٠٧ آلاف مستوطن إلى ما يزيد على ١٤٥ ألف مستوطن في نهاية حكومة العمل برئاسة بيريز، وتواصل النمو الإسكاني في المستوطنات حتى وصل عدد المستوطنين في عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٠٠٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تهويد القدس

أما فيما يتعلق بالقدس، فالثابت أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣ سعت إلى تهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس محاصرة أمال الفلسطينيين، خاصة تلك المتعلقة بجعل الجزء الشرقي عاصمة الدولة الفلسطينية، وتبعاً للتوجهات الإسرائيلية، وبفعل النشاط الاستيطاني وجذب مزيد من اليهود إلى الجزء الشرقي من المدينة المقدسة وصل مجموع المستوطنين اليهود في هذا الجزء من القدس إلى (٢٤٦,٨٤٣) مستوطناً يهودياً في عام ٢٠٠٩ مقابل (٣١٠) آلاف عربي مقدسي، وفيما يتصل بحركة البناء الاستيطاني، فقد أشار تقرير حركة "السلام الآن" الإسرائيلية في يناير الماضي إلى أن البناء الاستيطاني في الضفة الغربية بصفة عامة قد ارتفع خلال عام ٢٠٠٨ بنسبة ٦٠٪ مقابل العام الذي سبقه.

ويؤكد التقرير إنه بالرغم من إعلان الحكومة مرارا عن وقف البناء الاستيطاني ومصادرة الأراضي، إلا أن الحقائق على الأرض تتناقض مع هذا التعهد، وشهدت المستوطنات عمليات بناء واسعة، إلى جانب مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي. وقال التقرير إن مشاريع البناء الكبيرة في عدة مستوطنات أهمها مستوطنة "موديعين عيليت" ومستوطنة "بيت أريه". وبشأن ما يسمى بالبؤر الاستيطانية، أي تلك التي لم تحظ بترخيص الإدارة المدنية للاحتلال، وحصل سكانها على دعم وتسهيلات، يؤكد التقرير أنه لم يتم إخلاء أي بؤرة استيطانية عام ٢٠٠٨. والأسوأ من ذلك أن بؤرة "ميغرون" التي تعهدت الحكومة للمحكمة العليا بإخلائها، شهدت أعمال توسيع وبناء مبان جديدة، ويشير هذا الأمر، حسب التقرير، إلى أن ذلك دفع المستوطنين إلى تعزيزها.

من يخلى المستوطنين؟

وعلى صعيد موقف الرأي العام الإسرائيلي من ملف الاستيطان، فإنه يمكن القول أنه على الرغم من وجود اعتقاد بين الإسرائيليين بأن عملية إخلاء مئات الآلاف أو حتى عشرات الآلاف من المستوطنين قد تواجه بمعارضة مسلحة وعصيان مدني من مستوطنين متطرفين، وقد ينتج عنها حدوث انشقاق في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيدي ومعارضى الإخلاء، بما يغذي الاعتقاد بأن عملية الإخلاء هذه ستطلب تأييداً واسعاً لدى الشارع من أجل ضمان عدم تحولها لصراع أهلي داخلي.

على الرغم من ذلك فإن اختلاف تقييم الإسرائيليين لأهمية المستوطنات يفتح نافذة مهمة في جدار معضلة إخلاء المستوطنات، فالإسرائيليون ينظرون لبعض المستوطنات على أن لها قيمة أمنية أو تاريخية-دينية، وهذا النوع من المستوطنات هو الذي يمثل المشكلة الأهم عند الحديث عن إخلاء المستوطنات، في حين يتعامل مع المستوطنات الأخرى، ليس باعتبارها أقل أهمية، بل باعتبارها تمثل مشكلة أمنية لإسرائيل، وعبئاً عليها يتعلق بتكلفة ضمان أمن المستوطنين بها. فعلى سبيل المثال أيد ٤٥٪ في عام ١٩٩٤ إخلاء المستوطنات الواقعة داخل أو بالقرب من التجمعات السكنية

الفلسطينية، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠٪ في العام التالي. وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أنه لم يتبلور إجماع يهودي مؤيد لكافة المستوطنات عبر سنوات عملية التسوية. ففي عام ١٩٩٠ مثلا، لم تتجاوز نسبة مؤيدي كافة النشاطات الاستيطانية ٣١٪، بينما عارضها ٢٦٪، فيما بقي أقل من النصف قليلا بين الموقعين.

الولايات المتحدة والاستيطان الإسرائيلي

أما بخصوص موقف الولايات المتحدة، فإنها ظلت بصفة عامة تتبنى موقفا من الاستيطان يقوم على أنه عقبة في طريق السلام بين الجانبين. دون الإشارة أو التورط في الحديث عن شرعية الاستيطان وعدم قانونيته في ضوء قواعد القانون الدولي.

ومع ذلك فإن الموقف الجديد من الرئيس أوباما، وإن كان يأتي تأكيدا على الموقف الأمريكي المستمر من الاستيطان، إلا أنه يذهب خطوات أبعد من سابقه في محاولة التصرف تجاه إسرائيل انطلاقا من هذا الموقف. على اعتبار أنه إذا كان الاستيطان عقبة في طريق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية طبقا للرؤية الأمريكية، فإنه يجب أن تتوقف إسرائيل عن الاستمرار فيه، ويبدو أن الرئيس الأمريكي مصرا على التصرف على هذا النحو. إذ تراكمت التصريحات الأمريكية، سواء على لسان الرئيس باراك أوباما أو على لسان مبعوثه للسلام في المنطقة جورج ميتشيل أو المتحدثين باسم البيت الأبيض والخارجية، التي تؤكد على معارضة الولايات المتحدة للمنهج الإسرائيلي في الاستمرار في عملية الاستيطان في القدس، وعلى ضرورة أن تنفذ إسرائيل التجميد الكامل للمستوطنات، بما في ذلك ما تسميه إسرائيل النمو السكاني.

والمشكلة الحقيقية التي تواجه الرئيس الأمريكي في موقفه من الاستيطان الإسرائيلي، وعلى الرغم من التأييد الدولي بشكل أو بآخر لهذا الموقف، فهي موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي يصر على حدى الولايات المتحدة الأمريكية وعدم التعاون معها في هذا الملف، مدعوما بأقطاب حكومته اليمينية، الذين يرون ضرورة عدم التعاطي مع الموقف الأمريكي باعتباره يمثل خطرا على المصالح الإسرائيلية. إذ دعا رئيس الكنيست رؤوبين ريبلين رئيس الحكومة إلى إبداء موقف غير متهاون تجاه الموقف الأمريكي، كونه يعرض القدس ومستقبلها للخطر. وقال أنه "من دون البناء في "معاليه أدوميم" والبناء في المنطقة المعروفة باسم "أيه ١" لتحقيق التواصل بينهما وبين القدس، لن يكون سلام إنما تقسيم للقدس، والتقسيم سيفاقم النزاع".

وقد شاركه في هذا الموقف نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية زعيم حركة "شاس" إيلي يشاي مؤكدا على أن مواصلة البناء في القدس والضفة الغربية المحتلتين ليست موضع تدخل خارجي ولا تحتاج إلى ضوء أخضر أمريكي. وهو الأمر الذي يصفه الكثير بالقول أن إسرائيل باتت في حدى واضح للسياسة الأمريكية، وهو حدى يرى الإسرائيليون ضرورة أن يكسبوه، فيما يأمل الفلسطينيون والعرب أن تكسبه الولايات المتحدة. وفي الحقيقة، فإنه إذ كان لجح الولايات المتحدة في هذا التحدي معقود - بالدرجة الأولى - بالرغبة الأمريكية لإثبات أن ثمة تغيرا قد حدث بوجود أوباما، فإن حول ملف الاستيطان في القدس ليصبح قضية أمريكية إسرائيلية - وليس فلسطينية إسرائيلية - سيكون عاملا أساسيا في التعامل مع ملف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة برتمته.

الاتصال بنا

مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية - مؤسسة الأهرام
شارع الجلاء - الدور الحادى عشر - مبنى الأهرام الجديد
- تليفون: ٢٥٧٨٦٠٣٧
- فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩
- الموقع الإلكتروني: <http://acpss.ahram.org.eg>
- البريد الإلكتروني: acpss2@ahram.org.eg

(*) باحث بمركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام